مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ : العمل على النّظير والنّقيض : مقدّمة في الحروف

المنصف عاشور

1 – مقدّمات تعريفية :

نقدّم ما نقترحه من منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ لمعالجة ما اصطلح عليه النّحو العربيّ بحروف المعاني. ونفسّرها باعتماد مقياس تأويليّ مجرّد هو ضرب من التّعليل يشبه مبدأ هو الحمل على الشيء ونرجع هذا المبدأ إلى مقولة المعنى واعتباره موضعا في مصطلح نوسّع مجالاته. ونفترض أنّه جامع المعاني النّحوية وأصل كلّي تتحقّق من خلال الأبنية والصّيغ والمركّبات المتولّدة عن إجراء المقولة في حيّز العمل الإعرابيّ أي النواة [عا × مع] في أقصى صور تشكلّها وتجريدها ومدى تكرارها علاقة نووية في مختلف الأبنية المحقّقة للدّلالات النّحوية.

1 – 1. حروف المعاني أو الحرفية ومعاني الحروف : حروف موضعية :

لقد عرّف الحرف في ميدان أقسام الكلم الثلاثة باعتباره «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (سيبويه : الكتاب ج 1، ص 12). فهو قسم معجميّ حدّ بالسّلب أو الاحتراز : سلب السّمات النّحوية في الاسم والفعل. وقد وردت لفظة «معنى» ملتبسة بين بين. لكنّها تدلّ على علامات معنويّة وظيفية وما يتّصل باستعمال الحروف في العلاقات التركيبية من توليد نحويّ.

ونعتمد في بحثنا هذا حروف المعاني أو أدوات المعاني (ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب : ج1، ص 1). ونفسّرها حسب تواصلها واسترسالها مع الأسماء والأفعال. والجامع بينها جهاز التّعليل الذي أسّسه النّحاة وذلك في علاقات الحمل على الشيء ودرجاتها. وتتوسّع الحرفية في مختلف الكلم المعجمية لتوليد الأدوار النحوية القائمة في

فرضيتنا على الحمل على النّظير والحمل على النّقيض والشبه والمضارعة والجوار والفرق والخفّة والثقل. وهي علل يمكن اجتماعها لإجراء المعطيات النحوية المختلفة وإدماجها في مبدإ واحد هو الحمل على الموضع. فالاسم المشبّه بالحرف اسم لفظا وحرف معنى. والفعل كذلك متى شابه الحرف عدّ فعلا لفظا وحرفا معنى وعملا. والحرف المشبّه بالفعل حرف لفظا فعل عامل معنى.

ونؤكّد هنا أنّ الحروف من أكثر المقولات المعجميّة النّحوية توليدا للحالات الإعرابية. فهي تجرّ وتجزم وترفع وتنصب وهو ما ينقص الأسماء والأفعال ويتقلّص حسب مراتب ودرجات. فالحروف بهذه الكثافة العاملية صيغ عاملية محضة وتتحرّك بمواضع وحالات إعرابية مفيدة. سواء أكانت تؤثر شكلا ومعنى أم معنى فقط. وهنا نشير إلى الحروف غير العاملة في التّراث النّحويّ العربيّ. فإذا كان الفعل يختزل الحدث والموصوف به والاسم يكرّر ثنائية المحمول والحامل متى شابه الفعل وجرى عليه فالحرف ينوب عن الفعل والفاعل أو النّواة التّامّة. وهذا الرأي ثابت مجمع عليه في أصول النّظرية النّحوية.

1 - 2. علاقة الحمل على النّظير والحمل على النّقيض و«الموضعيّة» :

الحمل على الشيء علّة وعنصر مكوّن لعملية القياس ومبدأ تفسيري هدفه معالجة الدلالات النّحوية. والقياس منهج يقوم على أربعة عناصر المقيس أو المحمول والمقيس عليه أو المحمول عليه والعلّة الجامعة بينهما والحكم الناتج عن العلاقة بين الركنين. ولا شكّ أن الحمل على الشيء ضرب من التقدير والمقارنة والمقايسة المفضية إلى حكم من الأحكام. وقد صنّف النّحاة العلل حسب الشّبه والحمل على اللّفظ والمعنى والموضع والمحلّ والفرق والجوار والنّظير والنّقيض والأصل والفرع والخفّة والثقل والكثرة والقلّة وغيرها. ومن أهمّ ما يمكن أن يكون علّة أصلية تسترسل في بقية الأنواع علاقة الحمل على النّظير والحمل على النّقيض. وهما يندرجان في صنف واحد ميدانه التّجانس والتشاكل ومراتبهما في تفسير الظواهر النحويّة المختلفة. فالنّظير والنّقيض طرفان من عملية نحويةواحدة. ويفضيان إلى الاشتراك في السّمة الواحدة. وهذا التّعليل من ضروريّ التفسير النّحوي ومسلماته البديهية.

فالنّظائر تجري في الأفعال والأسماء والأدوات أو حروف المعاني. نحو =

(1) - **الأفعال** =
- حَسُنَ = جَمُلَ
- ذَهَبَ = انطَلَق
- دَخَلَ = غَارَ

نظائر في عدم التعدّي

- حَسُنَ ≠ قَبُحَ
- جاء ≠ ذهب
- دخل ≠ خرج
- قَصُرَ ≠ طال

نقائض في عدم التعدّي

(2) - **الأسماء** =
- عَطْشَانُ / جَوْعَانُ / صَدْيَانُ
- (اسم فاعل / صفة مشبّهة)
- ضارب = ضرب
- أيّ = بعض
- (كم = «ربَّ»)

تناظر أو تناقض صيغيّ وعامليّ

(3) - **الحروف** =
- إنّ = أنّ × إنْ = أنْ
- ما = لا (= ليس)
- __ إنّ ≠ لا)
- إن ≠ لم
- و ≠ إلا -
- أنْ ≠ لن -

تناظر وتناقض واشتراك في العمل والإعراب.

والنّقائض كذلك في الأفعال المتعديّة وغير المتعدّية وكان وليس وفي الأسماء / = كم ≠ ربّ وقبلُ وبعدُ وفوق وتحت، وجائع وشبعان وأقصر وأطول وأقرع وأفرع، وفي الحروف (و ≠ إلا، وإنّ ≠ لا. ومنْ ≠ إلى). ونفترض أنّ أمّ الباب في الأصناف المعجمية تتكرّر معنى في العناصر المنتمية إلى قسم واحد وفئة واحدة.

والسّمة المشتركة بين النّظائر والنّقائض توليد موضع أو معنى واحد = كالمتعدّي وغير المتعدّي والرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم. وعلى هذا الأساس نفترض أنّ الموضع وهو المعنى يكوّن الدلالة الجامعة لمختلف هذه الأنواع المحمولة على نظيرها ونقيضها وتصنّف هذه العلل في ما اصطلحنا عليه بالحمل على الموضع باعتباره بعدا مجرّدا كلّيّا

تلتقي فيه صور تحقّق الدلالات المنتشرة في الأبنية والصيغ التي تتكرّر إلى ما لا نهاية له من النّاحية النّظريّة الاحتمالية. ونقترح في بحثنا إجراء الحمل على الشيء - والشيء متعدّد - على أنّه إجراء على الموضع.

إنّ منهاج التّعليل والتّفسير لمختلف الدلالات النّحوية وبالخصوص الوظيفية منها صورة نظامية مجردة تستند إلى عمليات قياسية يحقّقها النحويّ لإجراء النظام وتقعيده وتأصيله. وما يجري في آليات التّفسير والتشكّل الإعرابي خلال حركة الكلم والمقولات المعجميّة هو نفسه في نظرنا - ما يحدث في عملية التخاطب والتواصل بواسطة الأقوال والأعمال اللغوية الحادثة بين متكلّم ومخاطب. فما يجري في العلل والمبادىء العامة والكليّة هو نفسه ما يجريه المتكلم في إنجازه واستعماله. وبين الملكة أو القدرة النحوية والإنجاز تواصل وتلازم لا نهائيّ.

ونختار في عملنا هذا التأكيد على الحروف - حروف المعاني أو المواضع لكثافة الدلالات النحوية التي تولّدها في اللّغة والاستعمال ولطاقتها التّوليدية النحوية المتّصلة بالحمل على الموضع والمعنى مع افتراض استرسال معاني الحروف في أصول عامة وفروع بينها وصل لا نهائي يكون جوهر دلالتها النحوية.

2 - مقولة الحرفية «وأدوات المواضع» :

نصطلح على الحرفية على أنها سمة عاملية إعرابية تسترسل في كل الصيغ والأبنية والمشابهة للحروف. فالاسم المشبه بالحرف والفعل المشبه بالحرف صنفان هامان إلى جانب الحروف المحضة وتكون فضاء الحرفية. ويمكن أن نفسر الحرفية بمقياس الموضع في مفهوم المحل الإعرابي الوظيفي. لكننا افترضنا الموضع جامعا للدلالات النحوية بل هو المعنى في بعده الكلي العام المجرد.

2 - 1. الأسماء الحرفية والموضعية على أساس الحمل على الشيء :

تشبه الأسماء الحرف من وجوه منها :

(أ) الشبه الوضعي : تكونه من حرف أو حرفين.

(ب) الشبه المعنوي : يشبه الاسم الحرف في معناه : متى وأين لتضمن معنى الهمزة الاستفهامية.

(3) الشبه الاستعمالي : نحو أسماء الأفعال التي لا تكون محمولة.

(4) الشبه الافتقاري : وهو الاحتياج إلى صلة كالموصولات.

(انظر شروح الألفية في هذه الأنواع من الشبه بين الاسم والحرف).

ولا شك أن الاسم معرب أصالة. ومتى تطفل على الحرف انتقل إلى دائرته وأصالته. إذ الحرف أصله أن يكون مبنيا. فيوصف بالنقصان. وتجرى الأسماء الحرفية مجرى الحروف نحو : ما من أي كم وكيف ومتى وأين ومنذ وبعد وقبل وفوق وتحت. فهي حرفية لكنها تفسر على أساس الموضع الذي تكونه في التعلق الإعرابي. ويمكن أن تعالج على أساس التناظر والتناقض. فهي كلها مشابهة بعضها ببعض. وبينها استرسال دلالي إعرابي يعتمد الموضع الوظيفي الأصلي.

وهذه العلاقات بالحمل على الموضع كالتالي :

(1) ما ≠ مَنْ

(2) كم ≠ كيف

(3) أيّ ≠ كلّ ≠ بعض

(4) متى ≠ أين

(5) بعُد ≠ قبُل

(6) فوق ≠ تحت

(7) أمام ≠ خلف = وراء.

(8) أنا ≠ أنت.

وقد فسرت هذه الكلم المبنية على أنها من صنف الاسمية على أساس مقياس الموضع في حالات الرفع والنصب والجر. والملاحظ هنا أنه لا فرق بين المبني والمعرب في المحل والموضع والتقديم. وهو من أهم مبادئ الإعراب والعمل في العربية. فكل الأسماء العوامل تعمل بالحمل والشبه بين الاسم والحرف. فيحمل الاسم على أم الحروف العاملة بالنّظير أو النقيض أو المعنى أو اللفظ.

إن الأسماء المبنية ناقصة تحتاج إلى غيرها وتتضمن مدلول الحرف نحو أسماء الشرط :

ما = إنْ

مَنْ = إنْ

مهما = إنْ

أينما = إنْ

أيّ ما = إنْ

متى = إنْ

كيف = إنْ

فهذه الأسماء الحرفية تسبق بإن في منوال النحاة وتعمل عملها في الجزم.

وأما الظروف المبهمة فتشبه الحرف الجار في مقولة الإضافة. ويمكن كتابة معانيها بحسب معاني حروف الجر نجو :

- عند الشيء ----- معنى في
- فوق الشيء ----- معنى على
- بعد الشيء ----- معنى عن

فالمضاف المبهم يحمل على الحرف فيجر مثله. بل ذهب النحاة إلى معالجة الإضافة المعنوية المحضة على أساس الاختصاص والملك والنسبة وبينوا أنها تقوم على حروف الجر والانفصال.

2 - 2. الأفعال الحرفية والموضعية :

لقد صنفت مجموعات من الأفعال حسب حملها على الحروف. فهي أفعال ناقصة تشبه الأدوات نحو كان وكاد وأخواتهما وظن وأخواتها أو أفعال الشك واليقين والشروع والمقاربة ونعم وبئس.

فكان الدالة على الوجود والكينونة يسترسل مفهومها في أخواتها : كون في الصباح والمساء والصيرورة والضحى فالكون فيها متواصل مع درجات. وتختم القائمة بعد الإثبات والزمان بليس الدالة على النفي. وقد اعتبرت فعلا (وزن فعل). ونجد هنا علاقة الحمل على النقيض من حيث الإثبات والنفي أو استرسال الكينونة في أخوات كان التي تصل إلى العدم والنقيض. وهو الطرف المقابل المنقلب إلى النفي. فكأن القائمة مغلقة بين إيجاب وسلب. أو كأنها مسترسل واحد : إيجاب التأكيد وإيجاب الزمان ونفي الايجاب في الحلقة الأخيرة من الأفعال الحرفية التي تقتضي محلين رفعا ونصبا. وتشبه

جملة هذه الحروف بجملة فعلية مناقضة ومتجانسة تقوم على :

← (عـا × مفع) أو = رافع ومرفوع ومنصوب ← أو عا × مع ا × مع ـْ -

فالفـعل الناقـص يحتاج إلى محلين وتشبه هذه الأفعال جملة فعلية تتكون من [ف × فا × مفع] ولا فرق في هذا الشكل القائم على ثلاثة مواضع بين الجملة الاسمية والفعلية التي يتعدى فعلها إلى مفعول واحد. وهو شأن أفعال الشروع والمقاربة.

وأما أفعال الشك واليقين فهي تصنف دلاليا حسب درجات من الظن والحسبان والزعم والعلم والمعرفة والرؤية. وهي محددات تدخل على ما أصله مبتدأ و خبر. فتنقل الجملة الإسمية إلى جملة يتعدى فعلها الحرفي إلى مفعولين.

وأما نعم وبئس وحبذا وساء فهي تقوم على التناظر والتناقض الدلالي وتجري في التعلق والمواضع على هندسة واحدة. فتقتضي الفاعلية أو الفاعلية مع المفعولية والتمييز. فالمدح نقيض الذم. وهما يطلبان نفس العلاقات الإعرابية في بنية الجملة.

وهكذا تكون الأفعال الحرفية أو المجانسة للحروف جارية مجرى الحرف في طلب المحلات الوظيفية والدلالات النحوية. ولعل اجتماع هذه الأضرب الحرفية في عدد المحلات وتوزيعها للمعاني يكسبها طاقة توليدية واشتقاقية تجعلها أدوات موضعية معنوية من شأنها أن تكون بنية معجمية إعرابية مفسرها مبدأ الموضع أو المعنى كما يتوضح بجلاء في حروف المعاني.

3 - حروف المعاني والمواضع :

لقد كانت حروف المعاني حاسمة في تعريف أقسام الكلم. فالاسم ما دخله حرف جر أو أداة التعريف. والفعل ما لا يدخله ذلك. وليس له في الجر نصيب كما أن الإسم لا نصيب له في الجزم. وكأن حد الاسم والفعل يعتمد الحمل على النقيض في هذه السمة النحوية. وقد فسرت حروف المعاني الناقصة في الجذر والوزن والتصريف على أساس الدلالة الاصلية الجامعة والدلالات الفرعية المتولدة عن الاستعمال النصي المقالي والمقامي. ورتبت الحروف أدوات المعاني بحسب كثافة عملها اللفظي والمعنوي. فهي تجر وتجزم وترفع وتنصب. وهذه الحالات الإعرابية المتنوعة تتعلق بالأسماء والأفعال. ونقدم هذه المجموعات العاملة على أساس التناظر والتناقض أو الحمل على الموضع. ونعتبر الحروف تنتقل معانيها بشبكة معينة من المحلات الوظيفية هي الثوابت وشبكة من المعاني

التركيبية السياقية هي الصور المتغيرة حسب تنوع الصيغ والمركبات النحوية.

3-1. حروف الجر ودلالة الامتداد : فضائية الحروف :

عالج النحاة حروف الإضافة أو الجر حسب التناظر والتناقض أو التجانس ودرجاته. ويمكن تقديم النماذج التالية التي نعتبرها مقدمات لمعالجة جميع الحروف.

3-1-1. البَاءُ وفي وعَنْ وعلى = الظرفية موضعٌ نحويّ :

تدل هذه المجموعة على الظرفية الممتدة من الإلصاق إلى الوعاء والمجاوزة والاستعلاء وبينها اتصال وانفصال في الفضاء المعنوي. ولا شك أن هذا الصنف كله يولد الجر ويسم الاسم. وهذه الدلالة الفضائية جنس كلي ينتشر في مختلف الإنجازات والسياقات الاستعمالية. وقائمتها لا نهائية بحسب النصوص. فالإلصاق دور دلالي إعرابي معجمي تسطر هندسته المعنوية في المركبات النحوية التي يتحقق فيها. فالباء من حيث الدلالة حصيلة مختلف استعمالاته. وتصنيف الحروف يتحقق على أساس المواضع والمحلات المتولدة عن الإلصاق أو الوعاء أو الاستعلاء أو المجاوزة، على نفس النسق المستمر مطردا في العلاقات الإعرابية.

3 - 1 - 2. مِنْ = إلى، لـ، حتّى = الغايَةُ موضع نحويّ.

حللت هذه المجموعة الحرفية بسمة التعبير عن الامتداد في الغاية في أبعادها المحددة بالابتداء والانتهاء، ويمكن هنا جمع من وإلى مع الإلصاق والاستعلاء والمجاوزة والوعاء لتكوين هندسة دلالية فضائية تلتقي في حالة الجر الاسمية وموضعها :

[--- الباء -- مِنْ -- في -- عَنْ -- على -- إلى -- لـ -- حتى . . .]

فهذه السلسلة المتوالية مجموعة مواضع نحوية سمتها الجامعة الجر. ويمكن معالجتها حسب أنواع من الأمثلة من خلال النصوص.

3-2. حروف الجزم :

3-2-1. الدلالة الشرطية

نؤكد أن الجزم من نصيب الفعل. وهو دلالة إعرابية من حيث الجهة (Modality) غير واجب الوقوع ممكن أو ممتنع. واعتبرت إن الشرطية أم حروف الجزم. فالجزم غير

واجب. والرفع واجب. فهما متناقضان. وقد يحملان على بعضهما بعضا عند النحاة. إذ ناظروا بين / إنْ تفعلْ تفعلْ / والجملة الاسمية من مبتدإ وخبر. وناقشوا الجملتين في مسائل الخلاف. وعلى أساس نظريتهم يمكن أن يحمل الجزم على الرفع واللفظي على المعنوي من حيث العوامل. ويحمل الفعلي على الاسمي للالتقاء في موضع كلي واحد.

فالجزم حالة نوقشت بين المعرب والمبني. والذاهبون إلى البناء يمكن تأييدهم بحكم أنه لا فرق بين معرب ومبني من حيث الموضع والتقدير ويحمل المجهول أي المجزوم هنا على المعلوم والأصل في الإعراب وهو الاسم المرفوع. فلا غرابة أن يلتقي الفعل المجزوم بالاسم المرفوع في الابتداء.

3-2-2. دلالة الأمر والنهي :

إنهما يتحققان بحرفين هما لا الناهية ولام الأمر. والأمر نقيض النهي : لتفعلْ ≠ لا تفعلْ. فالدلالتان من غير الواجب والإنشاء الطلبي. والنقيضان ضدان يلتقيان في السمة النحوية الواحدة. وهي الجزم الدال على غير الواجب (حسب مصطلحات سيبويه).

3-3. الإثبات والنفي والموضعية :

نقصد بهذا الجزء معالجة إن وأخواتها ونقيضها. فإنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ولعلَّ وليت مجموعة عاملية دلالية مغلقة يسترسل فيها التأكيد والإثبات والإستدراك والتشبيه أو الترجيح والترجي والتمني. فهي حروف تنصب وترفع أو تنصب فقط. والثاني باق على حاله التي كان عليها قبل دخولها حسب مناقشات النحاة. وقد تضمنت إنّ الإثبات المطلق وهو في نظرنا منتشر ومسترسل في أخواتها حسب درجات مختلفة من المشابهة والحمل على النظير.

وأما نقيض إنّ فهو لا النافية للجنس الاستغراقية المختصة بالنكرة الدالة على النفي المطلق أو الكلي أو الماصدق من النفي. وتحمل لا على إن. وهما ضدان يلتقيان في السمة العاملية الواحدة. ويليهما منصوب مشبه بالمفعول المتقدم على مرفوعه. أو هو عند النحاة بمثابة الفعل المتعدي إلى مفعول مع تقديمه. وذلك لتمييز عمل الحرف الفرعي بسمة إعرابية تركيبية فرعية. فتقديم المنصوب ضرب من الأثر الدال على تحويل المحل الاسمي لبيان الفروق بين العوامل القوية أي الأفعال والعوامل الضعيفة أو المشبهة بها أي الحروف. فمواضع إنّ مواضع لا النافية من حيث الإعراب والدلالة وعدد المحلات من جهة التعدية

إلى مفعول منصوب. وقد اعتبرت الحروف مختزلة للفعل والفاعل فالمنصوب بعدهما نصب بمعنى النواة في إن وما يشبهها ويناقضها.

3-4. حروف النصب والفعلية :

نذكر أن الحروف العاملة في الأفعال تقوم على التشابه والتناقض أو الاسترسال في الحمل على الموضع. فمجموعة = أنْ -- لن-- كيْ -- حتّى -- إذَنْ دالة على الإثبات والنفي والغاية والتعليل والنتيجة. وتختزل هذه الحروف موضع الرفع أو الفعل والفاعل في البنية المعنوية. فأنْ أثبت ولنْ أنفي وكيْ أعلّل وحتّى أقصد وإذَنْ أستنتج. وقد أول النحاة الفعل المنصوب بالمصدر. وحكموا على المركب الفعلي المسبوق بهذه الحروف بالتأويل الاسمي. ويمكن معالجة الفاء السببية والواو. واو الصرف. وأو بمعنى إلى أنْ حسب النصب وإضمار أنْ وجوبا.

3-5. حرف الاستفهام وحيزه :

تعالج الهمزة. همزة الاستفهام. على أنها أم الباب في المسألة. وهي تختزل فعلا وفاعلا. وتكرر الهمزة مع إنْ والأسماء المشبهة بها في الاستفهام. فجملة = / أجاء زيد / يمكن أن تكتب عامليا كالتالي :

[أ (عـا × مع) + (عـا × مع)]

[أ (ف × فا) + (ف × فا)]

فكأن البنية تتكرّر فيها النواة العاملية مرتين ويمكن افتراض هذا الضرب من الاختزال والتكرار في مختلف حزوف المعاني على أنها تكرار مواضع ومحلات إعرابية دلالية مجردة.

3-6. الحروف غير العاملة :

تتكون الحروف الهوامل أو غير العوامل من حروف الاستفهام والعطف والاستئناف والموصولات الحرفية (لو -- ما . . .) -- ونلاحظ بينها ضربا من علاقة الحمل على الموضع حسب درجات من الدلالات نحو = الواو --- الفاء --- ثم --- بل --- لا --- إلاّ أنّ --- بيد أنّ. . . ولكل حرف من هذه المجموعة اختصاص بالاسم أو بالفعل ويكرر النواة العاملية أي حيز رفع يقوم على الفعل والفاعل.

ويجري ذلك في مختلف الحروف نحو = قد وسوف والسين والهمزة وهل ولو وما وحروف العطف على صورة واحدة. ويمكن وصف هذه الأضرب من الحروف في تواترها في التداول والنصوص لمعالجة ما تقوم عليه من مواضع ودلالات نحوية. فهذه الحروف غير العاملة لفظا تعمل معنى. بل تعمل لفظا إذا اعتبرنا الاختلاف في الصيغة والمركب النحوي الذي تولده اختلافا شكلا ومعنى. إذ لا مجال هنا للحديث عن اختلاف في البنية من غير اختلاف في الأدوار الوظيفية والدلالية.

وهكذا تكون مجموعات الحروف حروف المعاني شبكة من المواضع والدلالات النحوية المجردة يجري تكرارها واطرادها في الأبنية والصيغ المنجزة في النصوص والأقوال والأعمال اللغوية. ونرى أن المعنى موضع أو حالة إعرابية كلية من شأنها تفسير الحرفية في استرسالها اللانهائي القائم على اختزال المعنى وتكرار الموضع المجرد. وهو عندنا بنية العامل والمعمول.

4 - الموضعية فضاء نحوي مجرد وحروف المعاني حروف المواضع:

وفي خاتمة بحثنا المختصر نؤكد أن التشاكل بين الصيغ والأبنية الحرفية إنما يقوم على شبكة المواضع أي الدلالات النحوية المتصلة بأنواع الحروف المحققة في العلاقات والتخاطب. فالمعنى إعراب والإعراب موضع عاملي. وحروف المعاني حروف المواضع. والموضع عندنا مقولة مجردة تتجاوز المحلات والحالات والحيزات والأدوار والكلم النحوية الإعرابية وتجمعها. وليست دلالات الامتداد والظرفية والإلصاق والإثبات والنفي والتعدية والابتداء والانتهاء والغاية إلا أضربا من تصريف حروف المعاني في الحالات الإعرابية.

وهذا التشاكل في الأبنية والصيغ من خلال حروف المعاني إنما عالجه النحاة باعتماد علل ومبادىء تفسيرية تحكموا بفضلها في الدلالات النحوية. ومن أهم هذا النظام التعليلي المشكلن للمعنى علاقات النظير والشبيه والنقيض والفرق والخفة والثقل والأصل والفرع. وهي علل محكمة تعبر عن قياسية علم النحو واستنباطيته. ومن وراء ذلك تحقق قياسية الدلالات ووجوبها لا اختياريتها ولا مواضعتها كما يذهب إلى ذلك الجرجاني مثلا في المقتصد عند معالجة التعدي وغير التعدي في كتاب المقتصد (ج1، ص 000-000).

5 - خاتمة : الحمل على الموضع والدلالات النحوية :

وعلى هذا الأساس من علاقات التناظر والتناقض مثلا يمكن أن نؤسس مبدأ الحمل على الشيء ونفترضه حملا على الموضع أو المعنى. فتكون حروف المعاني كلها مولدات موضعية عاملية معجمية. ومن شأن هذه الموضعية أن تحدد هندسة إدراك المعنى النحوي المتصل بالبنية العاملية المتكررة في مختلف حروف المعاني. ولعل هذا الضرب من الافتراض والتأويل يفضي إلى مقترحات في مستويات تطبيقية ولسانية ودلالية وتعليمية ممكنة شريطة تحديد الأهداف والمنوال المعتمد لاستخراج الفوائد النظرية والتطبيقية من المعالجة الإعرابية لحروف المعاني كما فسرت دلالاتها وصنفت وكما نقترح أن تفسر بنظام العلل والأسباب الكامنة وراء المعنى بنية مجردة وموضعا كليا تاما وصيغا وأبنية علائقية منجزة في التداول والخطاب.

إن هذا البحث مقدمة في معالجة الحرفية مقولة إعرابية معجمية بمبدإ الحمل على الشيء مبدأ معرفي يتحكم في مختلف الظواهر اللغوية والأنظمة الدلائلية السيميائية. والدلالات النحوية في نظرنا صنف من الأنظمة المجردة يقوم على العلل النحوية. وما يجري في النظام النحوي يجري في غيره من الأنظمة الدلائلية والعلامية. ولم نعمد في هذه المقدمات إلا لعرض مبدإ تفسيري قد يبدو بديهيا في الظواهر اللغوية. والأمر في الحروف كذلك.

المنصف عاشور
كلية الآداب بمنوبة - تونس

المصادر والمراجع

ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، الجزء الأول، القاهرة 1954.
ابن الحاجب، شرح الوافية، بغداد 1980.
ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، دمشق 1959.
ابن السرّاج، كتاب الأصول في النحو (3 أجزاء)، بيروت 1985.
ابن مالك، كتاب التسهيل، القاهرة 1968.
ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب(جزآن)، بيروت دمشق 1969.
ابن يعيش، شرح المفصل، 10 مجلات.

أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، (3 أجزاء)، القاهرة 1984.
أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، بغداد 1983.
الاستراباذي، شرح الكافية، منشورات جامعة بنغازي (5 أجزاء)، ليبيا 1978.
الجرجاني، الجمل، دمشق 1959.
— المقتصد في شرح الايضاح، مجلدان، العراق 1982.
الرماني، معاني الحروف، السعودية 1981.
الزجّاجي، الايضاح في علل النحو، بيروت 1959.
— اللامات، دمشق 1985.
سيبويه، الكتاب، 5 أجزاء، بيروت 1975.
المرادي، الحسن بن القاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1983.
المكودي، أبو زيد عبد الرحمان، شرح ألفية ابن مالك، الكويت 1993.